

تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا¹

Huzaemah Tahido Yanggo
Rektor IIQ Jakarta
misykat_iiq@yahoo.com

Abstrak

Terbitnya Perppu No. 2 tahun 2017 tentang Organisasi Masyarakat menimbulkan polemik hebat di seluruh pelosok tanah air. Ada yang mendukung namun tak sedikit juga yang menentang. Kelompok pendukung beranggapan bahwa Perppu ini sebagai respon yang tepat dari pemerintah atas maraknya berbagai serangan terorisme di Indonesia. Sementara bagi kelompok penentang, perppu ini merupakan bukti bahwa rezim sekarang sedang membangun system diktator. Selain itu mereka juga menuding bahwa ormas Islam yang akan banyak menjadi korban penerapan perppu tersebut, khususnya ormas Islam yang dikenal memperjuangkan formalisasi penerapan syariah Islam (*tathbiq syari'ah*) di Indonesia.

Artikel ini tidak hendak memperpanjang daftar polemik Perppu tersebut, tetapi akan mencoba menjelaskan sejarah perjalanan penerapan hukum Islam di Indonesia. Tulisan ini hendak membuktikan bahwa hukum Islam sudah berjalan dan menyatu dengan tradisi dan budaya bangsa Indonesia. Dengan bukti sejarah bahwa ketika nusantara berada dalam tekanan penjajahan, hukum Islam masih bisa berlaku secara baik, bahkan diakui dalam sistem perundang-undangan Belanda dan Jepang. Maka artikel ini menegaskan secara ilmiah, dengan menganalisis data sejarah perkembangan hukum Islam di Indonesia bahwa adanya atau tidak adanya Perppu bahkan apapun bentuk kebijakan pemerintah yang dianggap menghalangi penerapan hukum Islam, tidak akan berpengaruh terhadap eksistensi hukum Islam di Indonesia.

Kata Kunci : *Sejarah, Hukum Islam Indonesia dan Perundangan*

¹ تم تقديم المقالة في الملتقى الثالث منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، المنعقد بمدينة أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 19-18 ربيع الأول 1438 هـ / 18-19 ديسمبر 2016 م.

أ. مقدمة

إندونيسيا عبارة عن أرخبيل تضم أكثر من سبعة عشر ألف جزيرة، ومن الطبيعي أن يؤثر هذا الواقع الجغرافي إلى تنوع سكانها من الناحية العرقية والثقافية والدينية. وهذا التنوع العرقي والتعددية الدينية قد أثر بشكل كبير على مسار الحياة القانونية حيث يتغير النظام القانوني بتغير الثقافة المهيمنة على الدولة. وقد شهدت إندونيسيا ثلاث مراحل تاريخية وهي مرحلة تقليدية قبل التاريخ إلى القرن الثالث الهجري سيطر عليها الثقافات التقليدية من عباد القوى الطبيعية، ومرحلة سادت بها ثقافة هندوكية وبوذية استمرت حتى القرن الثالث عشر، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة تفوّقت فيها الثقافة الإسلامية على جميع الثقافات السائدة وقتها.

عندما بدأت الثقافة الإسلامية ترسم هيمنتها في أواخر القرن الـ13 الميلادي وتم تطبيق الشريعة الإسلامية في هذه الفترة، دخل الاستعمار الهولندي الأرخبيل وفرض تطبيق نظام القانون الغربي. وفي القرن السابع عشر أعلنت قوة الاستعمار إلغاء الشريعة الإسلامية رسمياً من خريطة إندونيسيا القانونية. ومع ذلك فإن المسلمين الإندونيسيين مستمرين في تطبيق الشريعة وإن كان في نطاق محدود، وبذلوا كل جهود ممكنة لإحياء الشريعة الإسلامية في إندونيسيا وإعادتها إلى لوائح القانون الوطني.

بدأت جهود لاستعادة الشريعة الإسلامية في فترة ما قبل استقلال إندونيسيا عام 1945 حيث تم تكوين BPUPKI (اللجنة التحضيرية لإعلان الاستقلال) ومعظم أعضائه من المسلمين، تواصل المجلس بعد سلسلة من الجلسات إلى صياغة الاتفاق يدعى "ميثاق جاكرتا" الذي أصبح فيما بعد افتتاحاً لدستور 1945. يتضمن هذا الميثاق بنداً يحمل عبارة "وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية لمعتنقيها".

وقد قرر رئيس الجمهورية من خلال المرسوم الرئاسي 5 يوليو 1959 أن ميثاق جاكارتا جزء لا يتجزأ من دستور 1945.

يقول Bustanul Arifin، قاضي بالمحكمة الأعلى الإندونيسية سابقا، أن الساحة القانونية في إندونيسيا تشهد صراعا بين النظم التشريعية الثلاث، وهي القانون العرفي، والقانون المدني، والشريعة الإسلامية⁽²⁾. وبهذا فإن موضوع هذه الورقة حول تقنين الشريعة الإسلامية في إندونيسيا، استجابا لما حدده المحور الثالث نقطة (ب) المذكورة في الورقة التصويرية التي وصلتني من منظمي هذا المنتدى، وهي التشريع وإسلامية الدولة.

ب. الشريعة الإسلامية في إندونيسيا : بين التطبيق والتقنين

الشريعة كما عرفه الجرجاني في التعريفات أصلها من الشرع وهو عبارة عن البيان والإظهار، يقال شرع الله كذا أي جعله طريقا ومذهباً ومنه المشرعة، ومنه الطريق المستقيم، والشريعة هي الطريق في الدين⁽³⁾؛ وأما الشريعة الإسلامية فهي دين الإسلام نفسه، بينما دين الإسلام هو مجموعة من التعليمات الإلهية من الأوامر والنواهي والإرشاد التي أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب الإيمان والعمل بها⁽⁴⁾، وافق هذا التعريف قوله تعالى في سورة الحشر: 7.

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

Busthanul Arifin, *Pelembagaan Hukum Islam di Indonesia*, (Jakarta: Gemas (2)

Insani Press, 1996), p. 12.

(3) علي بن محمد الجرجاني، *التعريفات*، (بيروت: دار الكتب العربي، 1405 هـ)، ج 1،

ص 167.

(4) يستخلص هذا التعريف من عدة مصادر، منها: عبد القاهر بن طاهر الأسفراييني،

الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية، (بيروت: دار الأفق الجديدة، ط2، 1977)، ص 9؛

وباحثين بجامعة المدينة العالمية، *الأديان والمذاهب*، (ماليزيا: جامعة المدينة العالمية للنشر)،

ص 27.

وذكر الخبير في الشريعة الإسلامية وقاضي بالمحكمة الأعلى الإندونيسية سابقاً، Rifyal Ka'bah، إذا أردنا الكلام عن تطبيق الشريعة الإسلامية، فإطلاق الشريعة الإسلامية لها ثلاثة معان: أولاً، هي جميع النصوص الدينية المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكتاب والسنة؛ ثانياً، هي نصوص القرآن والسنة المتعلقة بالأحكام العملية؛ وكلا التعريفين يوافقان تعريف الشريعة في مباحث أصول الفقه وهو: خطاب الله المتعلق بأفعال المتكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع⁽⁵⁾.

أما المعنى الثالث فيطلق على اجتهادات أهل العلم والفقه على النصوص الدينية لاستخراج الأحكام، كاجتهاد الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، وهذا التعريف مطابق لتعريف الفقه وهو العلم بالأحكام الشرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية⁽⁶⁾. فالشريعة الإسلامية وفقاً للمعنى الثالث هو فهم الفقهاء في المسائل الدينية المتعلقة بأعمال الإنسان باعتباره موضوع التشريع أو المكلف، ومسائل الإنسان منها ما ينزل فيه نص، ومنها ما لم ينزل فيه نص. وبما أنه ينطوي على الفكر والتحليل البشري، فيتفاوت فهم الإنسان على نص واحد ويخرج منه تفسيرات مختلفة، ومن ثم ظهر المذاهب الفقهية⁽⁷⁾.

فالحديث عن تطبيق الشريعة الإسلامية في بلد ما، يتطلب تحديد مفهوم معين من معاني الشريعة الإسلامية الثلاث المذكورة. فالشريعة بالمعنى الأول تغطي مجال أوسع مما يغطيه القانون بمفهومه الحديث. أما الشريعة بمعناها الثاني محدودة على المسائل التي ينزل

(5) محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي، *المحصول في علم الأصول*، (بيروت:

مؤسسة الرسالة، 1997)، ج 1، ص 97.

(6) الشيخ عبد الوهاب خلاف، *علم أصول الفقه*، (القاهرة: مكتبة الدعوة، الطبعة

الثامنة، 1986)، ص 11

Rifyal Ka'bah, *Penegakan Syariat Islam di Indonesia*, Jakarta: (7)

Rifyal Ka'bah Foundation Publisher, 2016

عليها النص، والنصوص متناهية بينما مسائل البشر غير متناهية؛ والشريعة بالمعنى الثالث وهو الفقه، بالإضافة إلى أنه يشمل عدة تفسيرات ومذاهب مختلفة فإنه يمثل رأياً يتأثر بخلفية زمنية محددة وفي ظروف معينة قد يكون مناسباً أو غير مناسب للحالة الراهنة في تلك البلد.

وأما تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا فالمصطلح المستخدم فيه ليست الشريعة الإسلامية وإنما الحكم الإسلامي (Hukum Islam) كلمة "حكم" نفسها مأخوذة من المصطلحات الشرعية والعربية، بل إن معظم المصطلحات القانونية المستخدمة في إندونيسيا هي كلمة مقترضة من اللغة العربية، بما في ذلك الحكم والحاكم والمحكمة والعدل والعدالة، كل ذلك إن دلّ على شيء إنما يدل على مدى ارتباط القانون (الحكم في اللغة الإندونيسية) في إندونيسيا بالشريعة. ومفهوم الشريعة الإسلامية الأكثر استعمالاً في إندونيسيا هو مفهومها طبقاً للمعنى الثالث، أي الفقه. والمذهب الفقهي الأوسع انتشاراً في إندونيسيا هو مذهب الإمام الشافعي.

عملية تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا بمفهومها الأحكام الفقهية قد بدأت منذ فترة طويلة جداً، تعود إلى القرن الأول الهجري أو القرن السابع الميلادي، حيث دخل الإسلام حينها في المنطقة الغربية من جزيرة سومطرة؛ فمنذ ذلك الحين إلى يومنا هذا، يتطور تطبيق الشريعة الإسلامية ونجد أن بعض الأحكام الفقهية تمّ استيرادها إلى لوائح دستور الدولة من خلال مشروع التقنين في مجلس النواب.

ت. الشريعة الإسلامية في إندونيسيا على مر العصور

فترة ما قبل الاستعمار الأوروبي

دخل الاستعمار الهولندي الأرخبيل في القرن الـ17 الميلادي ولم تكن إندونيسيا آنذاك دولة موحدة ذات حكومة وسيادة، بل كانت

مجموعة من الجزر تسودها النظام الملكي حيث تتواجد فيها العديد من الممالك الصغيرة والكبيرة و بانتشار واسع يمتد من جزيرة سومطرة غربا إلى جزيرة بابوا شمالا. كان كل مملكة أصدرت الأوامر ونفذت التعليمات القانونية المنبثقة من القيم الدينية التي يعتنقها المجتمع، وكان القيم الدينية التي تسود الممالك في هذه الفترة هي الديانة البوذية والهندوسية. استمرت "الشريعة" الهندوسية والبوذية في النمو وبلغت ذروتها في العصر الذهبي لمملكة ماجاباهيت في أواخر القرن ال15.

وحدث تحول كبير في تاريخ تطور القانون في إندونيسيا وذلك عند دخول الإسلام إلى البلاد في القرنين الأول و الثاني الهجري و انتشاره في بداية القرن الحادي عشر الميلادي، وتعتبر مملكة Samudra Pasai الواقعة بالجزء الغربي من جزيرة سومطرة، إقليم آتشيه حاليا، كأول مملكة إسلامية في الأرخبيل. وقد زار المملكة الفقيه والمؤرخ الكبير والشهير، ابن بطوطة المغربي، وذكر في كتابه أن مملكة Samudra Pasai يقودها الملك القاضي الفقيه على مذهب الإمام الشافعي.

وقد ساهمت المملكة Samudra Pasai إلى حد كبير في تطور الشريعة الإسلامية في إندونيسيا حيث أن الملك باعتباره الحاكم الوحيد يتمتع بسلطة وصلاحيات كبيرة لإدارة وتسيير أمور البلاد بما فيها تطبيق الشريعة الإسلامية في ضبط حركة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المملكة.

نجاح تجربة مملكة Pasai في إدارة الدولة بالقيم الإسلامية يثير ظهور عدة ممالك إسلامية أخرى في كبريات جزر الأرخبيل مثل جزيرة جاوة وسولاويزي. ظهر في جزيرة جاوة مملكة Demak، و Cirebon، وBanten، وغير ذلك؛ أما في جزيرة سولاويسي فمثل مملكة Goa، وTernate، وغير ذلك. علاوة على ذلك، العديد من الممالك التي كانت تبني القيم الهندوسية والبوذية تحول نظامها التشريعي إلى النظام الإسلامي.

هذا ويمكن القول بأن فترة ما قبل الاستعمار هي العصر الذهبي بالنسبة لتطبيق الشريعة الإسلامية في تاريخ إندونيسيا، كان للمجتمع الإسلامي كامل حريتها لممارسة القيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والتشريعية. وبالإضافة إلى ذلك، تم هناك عملية اندماج القيم الإسلامية بالقيم العرفية والتقليدية، حيث هناك طقوس محلية تقليدية تمارس فيها قراءة القرآن والأذكار. وخير مثال لهذا الاندماج مراسم Sekaten أقامها ثلاث ممالك إسلامية وهي ماتارام في يوجياكارتا وسولو، ومملكة Cirebon الإسلامية، تُعقد بمناسبة ذكرى مولد الرسول صلى الله عليه وسلم.

فترة الاستعمار الأوروبي

وقد كان أول وصول للأوروبيين إلى إندونيسيا في عام 1512 عندما وصلت السفن التجارية البرتغالية في مضيق مالاکا، تسعى البرتغال إلى احتكار مصادر التوابل في جزر مالوكو. استقر البرتغاليون في جزر مالوكو وركزوا أنشطتهم التجارية والتنصيرية فيها حيث قاموا بنشر الديانة المسيحية الكاثوليكية. التحق الهولنديون بالبرتغاليين فدخلوا الأرخبيل في عام 1596 واستمر الاحتلال الهولندي نحو 350 سنة. عندما وصل الهولنديون الأرخبيل وجدوا عدة ممالك في مناطق مختلفة، وخصوصا الممالك الإسلامية في المناطق الساحلية التي اعتمدت في تعليماتها التشريعية على الشريعة الإسلامية. وبناءً على هذا الواقع، ووفقاً لنظرية Receptio in Complexu وضعها L.W.C Van Berg، أعلنت حكومة الاستعمار الهولندية أن الشريعة الإسلامية سارية المفعول للمسلمين.

بعبارة أخرى، إن القانون الإسلامي في بداية عهد الاستعمار الهولندي لا تزال سارية بل كانت شركة الهند الشرقية الهولندية (VOC)، والتي تمثل الحكومة الهولندية في إدارة شؤون الأرخبيل، قامت

بتصنيف مدونة القوانين الإسلامية يسمى "خلاصة فريير Compendium Friejer، وإن كانت تنحصر على شؤون الزواج والميراث في الإسلام، ووضعت هذه الخلاصة لتكون مرجعا قانونيا للقضاة في محاكمة القضايا التي يتنازع فيها المجتمع المسلم.

ولكن في منتصف القرن الـ18، تسعى قوة الاحتلال الهولندية للقضاء على الشريعة الإسلامية في الأرخبيل للوصول إلى هدفها العظمى هي مَحُوْ النفوذ الإسلامية من المنطقة بشكل نهائي. على هذا الأساس أصدر مستشار القانون الهولندي Snouck Hurgronje (1857-1936) نظرية reseptie ما يعني أن "الشريعة الإسلامية قابلة للتطبيق في حالة قبولها أو يقتضيها القانون العرفي" ليتم بعد ذلك تدوين القانون المسى Indische Staatsregeling (IS) وإلغاء خلاصة Compendium Friejer. ذكر في احدى فصول القانون أن الشريعة الإسلامية تحرم من النظام القانوني في جزر الهند الشرقية الهولندية.

لذلك ابتداء من القرن الـ18، وعلى وجه التحديد في عام 1937، تم إلغاء الشريعة الإسلامية رسميا من إندونيسيا بقرار جانب واحد من قبل حكومة الاستعمار الهولندية، ومع ذلك فإن المجتمع الإندونيسي مصرّ على العمل بتطبيق الشريعة الإسلامية وإن كان بصورة جزئية وفي نطاق محدود.

فترة الاحتلال الياباني

في عام 1942، اجتاحت القوة اليابانية أراضي إندونيسيا بعد اعتلائه على مقاليد هولندا، استمر الحكم الياباني في إندونيسيا لمدة ثلاث سنوات فحسب، وذلك بسبب هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية من قوات التحالف عام 1945. بالرغم من قصر مدتها، فإن دخول اليابان له أثر إيجابي في مسار تاريخ الشريعة الإسلامية في إندونيسيا، حيث وافقت الحكومة اليابانية على إعادة المحاكم الإسلامية

بعد إلغائها من قبل الحكومة الهولندية. من خلال القانون الانتقالي في الفقرة (1) من المادة 3 التي تخص بأمور الجيش الياباني (Osanu Seizu) الصادر في 7 مارس 1942 قررت الحكومة اليابانية بإعادة المحكمة الشرعية رسمياً، ثم أُثبت هذا القرار المؤقت بإصدار القانون رقم 14 عام 1942 في مادة Dai Nippon.

وفي شهر سبتمبر 1942 قامت الحكومة العسكرية اليابانية بتشكيل لجنة لأدارة العادات والتقاليد والتي تتكون عضويتها من المسؤولين اليابانيين والمواطنين الإندونيسيين برئاسة السيد K. Hayashi، ومن أهداف هذه اللجنة هو تقديم نصائح ومقترحات للحكومة حول العادات و التقاليد المتبعة في البلاد وطبيعة المجتمع الجاوي بصفة خاصة. وأعضاء اللجنة من السكان الأصليين هم تسعة خبراء وقادات المؤسسات الاجتماعية والسياسية ومن بينهم الرئيس الأول سوكارنو. وعند هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية عام 1945 تحولت هذه اللجنة إلى لجنة العمل التحضيرية من أجل الاستقلال الإندونيسي (BPUPKI). قامت اللجنة بصياغة الدستور للدولة الجديدة وطرحت الفئة المسلمة في هذه اللجنة أن يتم اعتماد الشريعة الإسلامية كمرجع لهذا الدستور. وبعد سلسلة من النقاشات والاجتماعات تواصلت اللجنة إلى اتفاق سُجل في مدونة خاصة تدعى "ميثاق جاكرتا" كما اتفقت اللجنة على أن يكون هذا الميثاق افتتاحاً للدستور 1945⁽⁸⁾.

ينص الميثاق على أن "الدولة تقوم على أساس الإيمان بالإلهية مع الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية لمعتنقيه". وعندما يتم تدوين مسودة الدستور 1945، مسحت عبارة "تطبيق الشريعة الإسلامية" في ظروف غامضة، وبدلاً من ذلك أُدرج في الفقرة (2) من المادة 29 عبارة مماثلة وهي: "منحت الدولة لكل المواطن كامل الحرية في اعتناق ديانته

Rifyal Ka'bah, *Penegakan Syariat Islam di Indonesia*, Jakarta: (8)

Rifyal Ka'bah Foundation Publisher, 2016

وممارسة العبادة وفقا لديانته ومعتقداته". وفي عام 1959 أصدر الرئيس الأول سوكارنو المرسوم الرئاسي 5 يوليو 1959 نص فيه أن ميثاق جاكرتا يعتبر جزءا لا يتجزء من الدستور 1945.

وخلاصة القول، تشهد هذه الفترة تقنين الشريعة الإسلامية في إندونيسيا وإعادة اعتمادها في لوائح قوانين الدولة من خلال مشروع الصياغة التشريعية.

فترة ما بعد الاستقلال

حصلت إندونيسيا على استقلالها في عام 1945 وقد تمت صياغة دستور الدولة المسمى بالدستور 1945. ومما هو جدير بالذكر هو أن الخبراء القانونيين اتفقوا على أن معظم الفصول الواردة في هذا الدستور لا تزال متأثرة بنظام القانون الهولندي، ويتجلى هذا الإرث الهولندي في المواد المتعلقة بالقانون الجنائي، والاقتصاد، والسياسة، والإدارة العامة، إدارة النظام التجاري وغيرها. وفي هذا الصدد يذكر Rifyal Ka'bah، أن هذا التأثير الكبير أمر معذور وذلك لأن لجنة BPUPKI لم يكن يتوفر لديها الوقت الكافي لإجراء تغييرات جذرية في القوانين الموروثة من حكومة الاستعمار الهولندي، والواقع يثبت أن الشعب الإندونيسي مضطر باتباع قوانين هولندية لمدة 350 عاما، في حين أن اللجنة لديها ما لا يزيد على 3 سنوات فقط لتعديل القانون. وتمكن الدولة من تقليل هذا التأثير بعد أن خضعت المؤسسات السياسية والحكومية لإصلاحات شاملة، حدثت أربعة تعديلات على دستور عام 1945 في الأعوام 1998 و 1999 و 2000 و 2001 فتم إعادة تنظيم السلطات [التنفيذية والقضائية والتشريعية](#)⁽⁹⁾. وكانت لهذه الإصلاحات والتعديلات أثر إيجابي بالنسبة للشريعة الإسلامية وبشكل

Rifyal Ka'bah, *Penegakan Syariat Islam di Indonesia*, Jakarta: (9)

Rifyal Ka'bah Foundation Publisher, 2016

كبير، حيث تمّ إنتاج عدد من القوانين الخاصة بالمسلمين ووفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي، وتفصيلها كالآتي:
أ / قوانين الدولة

القانون رقم 1 عام 1974 المتعلق بالزواج؛

ينص هذا القانون على أن الزواج يجب أن يتفق مع القواعد الدينية، الفقرة (1) في المادة 2: "الزواج القانوني هو ما يقام على أسس دينية وفقاً لتعاليم كل من الديانة والمعتقدات". الفصول والبنود فيما يتعلق بالمحرمات من النساء والرجال فيه تعتمد اعتماداً كلياً على الآية 23 من سورة النساء.

القانون رقم 7 عام 1989 المتعلق بشأن المحاكم الدينية؛

نصت الفقرة (1) في المادة 1 من هذا القانون: "المحاكم الدينية هي محكمة لفصل النزاعات وإقامة العدالة من بين المسلمين". وقال Busthanul Arifin أن عملية صياغة هذا القانون تعتبر معركة لأجل إبقاء الشريعة الإسلامية معمولة في إندونيسيا، إذ كان لحظة إصدار القانون أثرت جدلاً واسعاً من قبل الفئة القومية العلمانية من السياسيين.

القانون رقم 7 عام 1992 بشأن بنوك بناء على مبدأ المشاركة؛

الفقرة (1) في المادة 2 من هذا القانون: "مبادئ المشاركة المشار إليها في الفقرة (1) من المادة 1 وفقاً للشريعة الإسلامية".

المرسوم الرئاسي رقم 1 عام 1991؛

بشأن اعتماد مدونة القوانين الإسلامية (Kompilasi Hukum Islam) كمرجع قانوني في المحاكم الدينية.

القانون رقم 10 عام 1998 بشأن المصرف؛

نصت الفقرة (3) من المادة 3: "المصرف التجاري هو مؤسسة مالية تمارس الأعمال التجارية بطريقة تقليدية أو على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية في أنشطتها لتقديم الخدمات المالية".

القانون رقم 17 لعام 1999 بشأن الحج؛

نصت الفقرة (3) من المادة 1: "إن الحج هو الركن الخامس من أركان الإسلام يجب أداءه على كل مسلم قادر على جميع التزامات المناسك مالية كانت أو الصحية".

القانون رقم 38 عام 1999 بشأن إدارة الزكاة؛

المادة 3 من هذا القانون تنص على: "إن الحكومة ملزمة بتوفير الحماية والإرشاد والخدمات للمزكي، ومستحقي الزكاة، والقائمين بإدارة الزكاة".

القانون رقم 44 لعام 1999 بشأن تنفيذ الحكم الذاتي بإقليم

أتشيه؛

تنص الفقرة (1) من المادة 4: "يتمثل تنفيذ الحياة الدينية في المنطقة في تطبيق الشريعة الإسلامية للمواطنين المعتنقين بديانة الإسلام". وينص القانون أيضا أن تطبيق الشريعة الإسلامية يتم عن طريق المحكمة الشرعية الخاصة بالإقليم.

القانون رقم 21 عام 2008 بشأن المصارف الإسلامية؛

المادة (2) تنص على: "المصارف الإسلامية في إجراء أنشطتها التجارية تقوم على مبادئ الشريعة والديمقراطية الاقتصادية، ومبادئ الحيطة".

القانون بشأن الأوراق المالية الحكومية الشرعية (الإسلامية)؛

تنص المادة 1 على أن: "الأوراق المالية الحكومية الشرعية SBSN، أو يسمى الصكوك، عبارة عن أوراق مالية حكومية ذات قيمة أُصْدِرَتْ بناء على المبادئ الشرعية، يعامل كأداة إدراج الأصول SBSN، سواء كان في روبية، أو النقد الأجنبي".

ب / القانون المحلي

مرجعية الشريعة الإسلامية لا تنحصر على قانون الدولة فحسب، بل أصبحت مرجعا للقوانين المحلية (Peraturan Daerah) التي

أصدرها حكومة الولايات. ومن بين التشريعات المحلية التي اعتمدت الشريعة الإسلامية هي:

قانون الولاية رقم 05 بمحافظة نجكولو Bengkulu عام 2014 حول تعليم القرآن. تنص المادة 2 الفقرة (1): "على كل وحدة من التعليم النظامي القيام بتعليم قراءة القرآن".

قانون الولاية رقم 4 عام 2003 بمحافظة لومبوك الشرقية بشأن خفض أجور الموظفين الحكوميين نسبة 2.5٪ من راتبهم الشهري. قانون الولاية رقم 4 عام 2004 بمحافظة كاليمانتان الجنوبية بشأن وجوب ختم القرآن على الطلاب في المستويين الابتدائي والثانوي. تلك كانت بعض قوانين الولايات التي تصور لنا مدى حماسة المجتمع المسلم في إندونيسيا في تطبيق وتقنين الشريعة الإسلامية، وغير ذلك كثير، إذ دولة إندونيسيا بها أربع وثلاثون محافظة.

ج / القانون الجنائي

مدونة القانون الجنائي هي مرجع قانوني لمحاكمة قضايا الجريمة في إندونيسيا، وهي من القوانين الأكثر تأثراً بقانون حكومة الاستعمار الهولندي. وبعد إجراء الإصلاحات والتعديلات ^{الجدرية} بدأ العديد من فصول القانون الجنائي يتبنى مبادئ الشريعة الإسلامية وإن كانت بصورة جزئية.

على سبيل المثال المادة 292 من القانون الجنائي بشأن ممارسة العلاقة الجنسية المثلية. تتحدث المادة عن حكم مرتكب المثلية الجنسية أنها خطيئة وجريمة يجب أن يحاسب عليها القانون. ولكن ثبوت الجريمة بشرطين: أن يكون الجاني شخصاً بالغاً، وأن يكون المجنى عليه طفلاً صغيراً لم يبلغ سن البلوغ. هذا وعلى الرغم من عدم توافقه بالشريعة الإسلامية التي تحرم كل أنواع العلاقات الجنسية المثلية،

ولكن هذه المادة هي واحدة من الحجج القانونية في حظر زواج المثليين في إندونيسيا. وفي هذا الصدد تصبح الشريعة الإسلامية مرجعا أخلاقيا لصدور مختلف بنود القوانين الوطنية في مجال الجناية.

ث. تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال الأعمال الثقافية

تقدم الكلام حول عملية تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا من خلال القنوات الرسمية، وهي جهود منتظمة تسعى من خلالها إدراج قواعد الشريعة الإسلامية في نظام القانون الوطني أو ما يعرف بمشروع التقنين، ولكن عملية تطبيق الشريعة الإسلامية الأكبر حجما في إندونيسيا هو ما حدث خارج الساحة القانونية الرسمية، وذلك من خلال النشاط الثقافي الذي يشمل على: أولا، دمج القيم الإسلامية إلى العادات والتقاليد؛ ثانيا: تعليم الشريعة الإسلامية في المدارس والمعاهد التقليدية Pesantren؛ ثالثا، تعليم القانون وعلوم الشريعة في مؤسسات التعليم النظامي.

أولا، الدعوة إلى القيم والشريعة الإسلامية من خلال اندماجها إلى العادات والتقاليد المحلية. عندما دخل الدعاة المسلمون إلى الأرخبيل للمرة الأولى، وجدوا هيمنة الثقافة الهندوسية والبوذية في عادات وتقاليد المجتمع. هذه الثقافة الهندوسية والبوذية تمسك بها المجتمع ويتوارثها جيلا بعد جيل على مر العصور، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الثقافة وجدت دعما قويا من قبل السلطات المحلية وهم المملوك الذين قادوا الممالك في مختلف بقعة الأرخبيل.

بناء على هذا الواقع الاجتماعي، نهج الدعاة في الدعوة إلى القيم الإسلامية نهجا ثقافيا ولا يقومون بالدعوة إلى اعتناق الإسلام دعوة مباشرة، يتمثل ذلك في إنشاء أدوات الدعوة تتناسب مع عادات وتقاليد المجتمع لجذب اهتمام الناس إليهم وتكليف قلوبهم بولوج ثقافة جديدة تختلف تماما عن الثقافة المألوفة والموروثة لدى المجتمع لأجل خلق

الجو الممهد للدعوة. ومع مرور الوقت، أصبحوا معروفًا لدى المجتمع وكسبوا إعجابهم واحترامهم، فاعتنق الكثير بديانة الإسلام. وبدأ يكون لهؤلاء الدعاة المعروفون في وقت لاحق بلقب "الأولياء التسع" Wali Songo تأثير في أوساط المجتمع الذي عاشوا فيه، كما بدأ يكون لهم قبول وإعجاب من قبل الملوك، وبدوره رحب الملوك بأنشطتهم الدعوية فتوسع لهم المجال في الدعوة داخل أسوار قصر المملكة فأسلم الكثير من الملوك، وفي أواخر القرن الـ14، أسلم ملك مملكة ماجاباهيت، أكبر إمبراطورية الأرخبيل، وأصبحت الشريعة الإسلامية دستورًا للمملكة.

وثانياً، تعليم الفقه الإسلامي في المدارس والمعاهد التقليدية؛ من خلال المؤسسة التعليمية التقليدية المعروفة باسم Pondok Pesantren، يتعلم الشعب الإندونيسي الأحكام الفقهية. وذكر الخبير في الشريعة الإسلامية، Rifyal Ka'bah، أن الشعب الإندونيسي يتعلم الفقه الإسلامي منذ قديم الزمن قبل تأسيس الدولة. وقد تم تدريس الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي بشكل منهجي منذ أدنى مستويات التعليم، ففي المرحلة الابتدائية يتم تعليم الأحكام المرتبطة بالطهارة من باب الوضوء والتيمم والاعتسال وغيرها، إضافة إلى باب العبادات اليومية؛ وفي المرحلة المتوسطة يتم تعليم باب أحكام النكاح؛ وفي المرحلة العالية من التعليم الإسلامي تدرس فيها أحكام الإرث والهبية والعقود التجارية والزراعة وتربية المواشي والمسائل الفقهية الأخرى. والكتب المستعملة فيها هي الكتب الشافعية وفروعها على وجه العموم، سواء كانت من مؤلفات الفقهاء العرب و الهنود أو الإندونيسيين أنفسهم⁽¹⁰⁾. والموضوعات الفقهية التي تبحث في المؤسسات التعليمية الإسلامية في إندونيسيا لا تختلف كثيراً عما تبحث في البلاد الأخرى من العالم الإسلامي.

Rifyal Ka'bah, *Penegakan Syariat Islam di Indonesia*, Jakarta: (10)

Rifyal Ka'bah Foundation Publisher, 2016

وثالثاً، تعليم علوم الشريعة في مؤسسات التعليم النظامي. يتم تعليم أسس الشريعة الإسلامية في مؤسسات التعليم النظامي بإنشاء كليات الشريعة بالجامعات الإسلامية الحكومية وكليات الشريعة في الجامعات الأخرى، وأسست قبل ذلك المعهد التربوي الحكومي للقانون الإسلامي والمعهد الحكومي للقضاة الإسلاميين والمعهد العالي الإسلامي الحكومي، وتمثل هذه المعاهد نواة للجامعات الإسلامية الحكومية الحالية. وكانت كلية الشريعة في إندونيسيا في البداية على شكل كليات الشريعة الموجودة في بلاد الشرق الأوسط وخاصة كلية الشريعة في مصر بجامعة الأزهر. فكلية الشريعة في الأزهر لها شكلان ، كلية الشريعة المحضة وكلية الشريعة والقانون . وأما كلية الشريعة في إندونيسيا فقد تطورت من الشكل الأول. ولذلك تتولى تعليم القانون منذ البداية كليات القانون خارج عن الجامعات الإسلامية الحكومية. وحاليا وبعد أن تتكامل الأحكام الإسلامية مع القانون الوطني نشعر بحاجة ماسة إلى ضرورة تطوير كلية الشريعة لتصبح كلية الشريعة والقانون⁽¹¹⁾.

تلك كانت الأعمال الثقافية الثلاث كوسائل تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا، هذا النهج الثقافي مما يضمن قبول الشعب الإندونيسي للقيم الإسلامية وبقائها في أوساط المجتمع رغم حدة الجدل والنقاش والرفض في صعيد التقنين والصياغة التشريعية نتيجة صراع النفوذ الدائم بين السياسيين، الإسلاميين منهم والقوميين.

Rifyal Ka'bah, *Penegakan Syariat Islam di Indonesia*, Jakarta: (11)

Rifyal Ka'bah Foundation Publisher, 2016

ج. أنماط تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا

قد سبق الحديث حول جهود المسلمين في إندونيسيا في تطبيق الشريعة الإسلامية، سواء كان من خلال مشروع التقنين أو بوسيلة الأنشطة الثقافية. ومما هو جدير بالذكر هو مهما بذل المسلمون الكثير من الجهد لتطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا فإنهم لم ينجحوا في تطبيق الشريعة في مجال الجناية أو ما يعرف بالحدود. يجب الاعتراف بأن تنفيذ الحدود يدعو إلى مقاومة قوية جدا، وخاصة من الناشطين في مجال حقوق الإنسان، ليس على الصعيد المحلي فحسب، بل أيضا على المستوى الدولي.

وبعد إصدار قانون الحكم الذاتي الخاص مع منح الصلاحية الاستثنائية في تطبيق الشريعة الإسلامية الكاملة في إقليم آتشيه، نجح أخيرا تنفيذ أحكام الجناية الإسلامية في الأراضي الإندونيسية وإن كانت منحصرة على إقليم واحدة، علما بأن أشكال وأنواع العقوبات الجنائية المنصوصة في قانون الحكم الذاتي ينطبق تماما بالمبادئ والأحكام الشرعية. وفور إصدار القانون ردّ النشطاء الحقوقيين بانتقادات لاذعة وطالبوا بإلغائه فورا. ورغم كل الانتقادات تبقى الحكومة المركزية ملتزمة بالحكم الذاتي الخاص بإقليم آتشيه.

وبهذا الصدد، يذكر Surahman Hidayat، الخبير في الشريعة الإسلامية وعضو بمجلس النواب، أهمية صياغة الخطوات الاستراتيجية من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية في دولة ذات التعددية في الثقافات والأديان مثل إندونيسيا حتى لا تكون الجهود عبثاً. وهناك العديد من المبادئ التي يجب أخذها بعين الاعتبار، ومن بينها:

1- مبدأ التدرج وفقه الأولويات. إن الشريعة الإسلامية تشمل كثيرا من الدروس والتعليمات ولكل منها أوزان مختلفة فيما هو مهم وأهم. وتنعكس ذلك في الأحكام الشرعية المنقسمة إلى خمسة: الفرض، والواجب، والسنة، والمندوب، والجائز، والمكروه، والحرام. ومن بين

الأمر الواجب ما يعتبر ركنا من أركان الدين، ومنها ما دونه في المستوى، فظهر مصطلح الواجب العيني والواجب الكفائي. تلك الأمور بالتالي يتطلب خطة استراتيجية ومراعاة الأولويات.

2- مبدأ فقه الواقع. تطبيق الشريعة الإسلامية في بلد متعددة الثقافات والأديان يجب أن يراعي واقع المجتمع. الإجماع المفرط في تطبيق الشريعة الإسلامية قد يؤدي إلى مقاومة قوية ضد كل ما يتعلق بالشريعة. وفي هذا الصدد يمكننا أن نتعلم الحكمة من الخليفة عمر بن عبد العزيز⁽¹²⁾.

3- مبدأ مراعاة المصلحة؛ وضعت الشريعة لصالح البشرية. ذكر الشاطبي في في الموافقات عند مناقشة مقاصد الشريعة أن "الشريعة الإسلامية وضعت لمصالح الإنسان في الدنيا والآخرة"⁽¹³⁾. إن مراعاة تلك المبادئ تعتبر عاملاً من عوامل نجاح عملية تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا، وخير شهيد على ذلك إصدار القوانين الخاصة بالمسلمين المطابقة بالقواعد الشرعية.

ح. الختام

إن دولة إندونيسيا ليست دولة إسلامية التي تتبنى الشريعة الإسلامية كأيديولوجية الدولة من الناحية القانونية، ولكن المسلمين في

(12) روي أن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز -رحمهما الله- قال لأبيه: (يا أبت ما يمنحك أن تمضي لما تريده من العدل؟ فوالله ما كنت أبالي لو غلت بي وبك القدور في ذلك. قال: يا بني! إنما أروض الناس رياضة الصعب، إني أريد أن أحيي الأمر من العدل فأؤخر ذلك حتى أخرج معه طمعاً من طمع الدنيا، فينفروا من هذه ويسكنوا لهذه». أخرجه خلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ص37) تحقيق الشيخ مشهور حسن والشيخ هشام السقا - ط/المكتب الإسلامي دار عمار (1990م).

(13) إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى : 790هـ)، الموافقات، دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1417 هـ ج 1، ص9.

إندونيسيا ملتزمين بها ويسعون دائما إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في حياتهم اليومية.

أغلب جهود نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا لم يتم عن طريق تدابير قوية باستخدام سلطات، سياسية كانت أو عسكرية، وإنما تتم بالأعمال الثقافية.

أما مكانة الشريعة الإسلامية تجاه القانون الوطني الإندونيسي يتمثل في أربعة مواقف: *أولا*، مكانة الشريعة الإسلامية كنظام قانوني مستقل وكأنه "منافس" للقانون الوطني يعمل بهما الشعب على قدم المساواة، وهو ما يعرف في مصطلح القانون: ازدواجية القانون؛ *ثانيا*، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الدستور الإندونيسي؛ *ثالثا*، باعتبارها مرجعا روحيا وأخلاقيا للتشريع ومصدرا في صياغة القانون الوطني؛ *رابعا*، الشريعة الإسلامية بمثابة المصفاة يعمل على تصفية مواد قانونية يستخلص منها بنود ومواد القانون الوطني الإندونيسي حتى يتمشى بنود القانون بالقيم الإسلامية.

بعض المراجع

علي بن محمد الجرجاني، *التعريفات*، بيروت: دار الكتب العربي، 1405 هـ.

عبد القاهر بن طاهر الأسفراييني، *الفرق يسن الفرق وبيان الفرق الناجية*، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط2، 1977.

الباحثون بجامعة المدينة العالمية، *الأديان والمذاهب*، سيلانجور-ماليزيا: جامعة المدينة العالمية للنشر.

محمد بن عمر بن الحسن، *فخر الدين الرازي، المحصول في علم الأصول*، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1997.

الشيخ عبد الوهاب خلاف، *علم أصول الفقه*، القاهرة: مكتبة الدعوة، الطبعة الثامنة، 1986.

أحمد بن محمد بن هارون الخلال، *الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تحقيق الشيخ مشهور حسن والشيخ هشام السقا*، دار عمار، 1990.

إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشهير بالشاطبي المتوفى : 790هـ، *المواقفات*، دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1417 هـ.

Arifin, Busthanul, *Pelembagaan Hukum Islam di Indonesia*, Jakarta: Gemas Insani Press, 1996.

Ka'bah, Rifyal, *Penegakan Syariat Islam di Indonesia*, Jakarta: Rifyal Ka'bah Foundation Publisher, 2016.

Termoshuizen, Marjanne, *Kamus Hukum Belanda-Indonesia*, Jakarta: Penerbit Djambatan, 1999.

Muhaimin, Abdul, Abdul Wahab, *Adopsi Hukum Islam dalam Sistem Hukum Nasional*, Jakarta: GP Press, 2010.